VINCENT(C) , La formation comme relais de la stratégie de l'entreprise, éditions d'Organisation , Paris 2000

ZARIFIAN(P), Objectifs compétence, pour une nouvelle logique, éditions Liaisons, Paris, 1999.

تحولات منظومة العمل وتشكيل الهوية المهنية بين بواعث الاندماج والإقصاء
مقاربة سوسيولوجية لمنظور أزمة الهوية المهنية لكلود دوبار

د. العربي حران / جامعة الاغواط
أ. طارق تواتي / جامعة الجلفة

الملخص

إن الديناميكية الاقتصادية التي شهدها المجتمع الجزائري منتصف الثمانينيات انطلاقا من إستراتيجية إدماج مؤسساته ضمن النسق الاقتصادي العالمي، وما أفرزته من تحولات بنيوية في سوق العمل المتمثلة أساسا في زيادة التوجه نحو التشغيل بصيغة العمل بالعقود المحدودة المدة مقارنة بمناصب العمل الدائمة التي كانت لوقت قريب تعتبر القاعدة ومكسبا للعامل كونها تمثل مصدرا مهما للتوازن والاستقرار الاجتماعيين، أصبحت تطرح إشكالية استقرار هذه الفئة من العمال ومدى تأثير هذه الصيغ من العمل على اندماجهم الاجتماعي، خاصة أن العمل الدائم والمستقر يشكل آلية محورية للاندماج والتماسك الاجتماعيين من جهة، كما أن مسالة الهوية المهنية تعتبر من الآليات الأساسية لضمان استقرار أي مجتمع وتوازنه من جهة أخرى. فالعمال بهذه الصيغة من عقود العمل هم الفئة الأكثر عرضة لمعايشة هذا التناقض القائم بين مركزية العمل باعتباره آلية أساسية للاندماج والاستقرار الاجتماعيين وإشكالية تحقيق اندماجهم واستقرارهم المهني.

هذا ما دفعنا إلى محاولة التناول العلمي من الجانب السوسيولوجي لهذا الموضوع لمعرفة مدى تأثير العمل بالعقود المحدودة المدة على تشكيل الهوية المهنية لهذه الفئة من العمال، انطلاقا من محاولة الكشف عن طبيعة العلاقة التي تربط المتعاقدين بمختلف الأنساق الاجتماعية التي ينتمون إليها وفهم سلوكياتهم ومواقفهم اتجاهها من جهة، والتعرف على الأسلوب الذي تنتهجه المؤسسات في تسييرها لمواردها البشرية من المتعاقدين من جهة أخرى.

Résumé

Le dynamisme économique témoigne la société algérienne au milieu des années quatre-vingt, partant de stratégies d'intégration de ces institutions dans le modèle économique mondialisé, et les transformations structurels en résultant du marché du travail se composait principalement de la tendance croissante des contrats de travail à durée déterminée (CDD) par rapport au postes du travail permanents qui fut bientôt considérée comme base et un atout pour les travailleurs qu'ils représentent une importante source d'équilibre et de stabilité sociale, pose la problématique de stabilité de cette catégorie de travailleurs et l'impact de ces formes des contrats de travail sur leur intégration sociale, D'autant plus que le travail permanent et stable constitue un mécanisme essentiel pour l'intégration et la cohésion sociale d'une part, et l'intégration sociale est l'un des mécanismes fondamentaux pour assurer la stabilité et l'équilibre des sociétés de l'autre. Les travailleurs de ce forme des contrats de travail sont le groupe le plus vulnérable à l'expérience de cette contradiction fondamentale entre le travail comme un mécanisme clé pour l'intégration et la stabilité sociale et la problématique de réalisation de leur intégration et de leur stabilité professionnelle.

C'est ce qui nous a poussé à essayer la manipulation scientifique de ce sujet pour déterminer l'impact de contrats de travail à durée déterminée (CDD) sur l'intégration sociale de cette catégorie des travailleurs, tenter de détecter la nature de relation entre les contractuels et divers groupes sociaux laquelle ils appartiennent et la compréhension de leurs comportements et leur leurs attitudes d'une part, et d'identifier la méthode appliqués par les institutions dans la gestion de leur ressources humaines des les contractuels d'autre part. Donc, de ce point de vue, nous aborderons le sujet de cette étude, qui nous avons décidé la divisé en une partie théorique et une autre pratique.

Pour l'aspect théorique sera composée de quatre chapitres, nous avons consacré le premier chapitre afin de déterminer le cadre méthodologique de cette étude. Le deuxième chapitre est intitulée «travail et précarité de l'emploi», comme nous l'avons consacré le troisième chapitre à « l'emploi et leur politique en Algérie», tandis que le quatrième chapitre était intitulé «travail contractuel entre l'intégration et l'exclusion sociale».

Et en ce qui concerne la partie pratique à son tour comprendra trois chapitres, où nous avons consacré chaque chapitre pour visualiser et analyser les données de chaque hypothèse et l'interprétées, puis visualiser les résultats obtenus par cette analyse dans une conclusion pour chaque hypothèse.

Les résultats de cette étude sont ensuite affichés dans une conclusion générale, puis suivie d'une Conclusion, la liste des documents références pris en compte pour cette étude, et enfin les suppléments.

نص المداخلة:

مقدمة :

شغلت العلاقة بين العمل والهوية المهنية حيزا هاما من اهتمام الباحثين في علم الاجتماع، بداية من أعمال إميل دوركايم إلى غاية الآن، فالهوية المهنية عن طريق العمل يعد أكثر من كونه مجرد موضوع مكرر في المجال السوسيولوجي، خاصة في العقود الأخيرة المتميزة بعدم استقرار ظروف العمل المأجور وبالتحولات العميقة التي مست منظومة العمل، حيث أعيد طرح هذه المسألة الاجتماعية من جديد (العلاقة بين العمل والاندماج الاجتماعي). فمسألة دور العمل في تحقيق اندماج الأفراد اجتماعيا لم تعد مطروحة بنفس الأسلوب الذي طرحت به سابقا بعد التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المجتمعات الحديثة في العقود الأخيرة. وبعبارة أخرى، فإن الدافع الرئيسي لظهور هذه "المسألة الاجتماعية الجديدة" هو الانتشار الواسع للأمن الوظيفي والصيغ الجديدة لمناصب العمل غير الدائمة، التي أدت إلى زعزعة دورة الحياة المتسلسلة بالنسبة للعمال الأجراء (تكوين، نشاط مهني، تقاعد) بعد أن أصبحت فئة واسعة من العمال في المجتمعات الحديثة تواجه بشكل أو بآخر هذه الوضعية المهنية غير المستقرة.

وعلى أساس ذلك نطرح التساؤلات التالية:

- ✓ **وهل للرمزية الاجتماعية للعمل بصيغة العقود المحدودة المدة دور في تحديد مستوى تشكيل الهوية المهنية للعمال بهذه الصيغة من عقود العمل؟**

اولا :الهوية المهنية ومنظور النظرية السوسيولوجية الحديثة للمؤسسة:

كانت بدايات ظهور تطور هذا المفهوم بعد سنوات الثمانينات بظهور ما يعرف بمشروع المؤسسة " *culture d'entreprise et projet d'entreprise* "،ويعبر هذا المفهوم عن تصور عام على مستوى التنظيم، الهدف منه هو تعبئة الموارد البشرية في توجه معروف ومقبول من طرف الجميع .إن مشروع المؤسسة يحقق الاستجابة إلى متطلبات بعض الأقسام أو المصالح داخل التنظيم .والرجوع إلى ثقافة المؤسسة، يعني أن هناك أخذ بعين الاعتبار لإدراكات، مطالب، وقيم الموارد البشرية التي تتوفر عليها هذه المؤسسة، وبالتالي إعطاء فرصة أكبر لهؤلاء للإحساس بانتمائهم لها .

من منطق النظرية السوسيولوجية والتي ترى أن التنشئة الاجتماعية هي عملية إرساء قيم وتقاليد وعادات المجتمع من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة مثل الأسرة والمساجد وغيرها فان نظرية "سوسيولوجية المؤسسة " لها نفس الموفق اتجاه المؤسسة والتي ترى بأنها مكان ثان للتنشئة الاجتماعية فبعدما يتلقى الفرد القيم الاجتماعية من خلال مؤسسات التنشئة الأولى،فان المؤسسة تصبح مكان لبعث قيم العمل الجاد وتعزيز قيم

الاجتماعية التي تلقاها،" فتصبح المؤسسة مصدرا لإعطاء الهوية ومكان منتج لثقافة نوعية وخاصة بالمؤسسة كما .....بحيث تصبح D.SERGRESTIN و دونيس سغريستان R.SAINSAULIEUيرى كل من سان سوليو مكان لغرس قيم ومعايير للعامل يمكن أن تنمي فيه روح الانتماء إلى مجموعة معينة "[220].

ومن خلال ذلك يتضح أن تحقيق الفعالية التنظيمية حسب هذا الاتجاه مرتبط بثقافة المؤسسة التي تكون لها ثقافة تعزز قيم العمل لدى الأفراد العاملين ، وتعمل على تقوية الانتماء العمالي لدى الأفراد وتعزيز قيم الولاء لدى الأفراد وهذا ما أكده "كلود دوبارC.DUBAR في كتابه التنشئة الاجتماعية وبناء الهويات الاجتماعية والمهنية حيث يرى "أن التنشئة الاجتماعية هي عملية تشريب وبناء لهوية معينة التي تعني تنمية روح الانتماء وبناء علاقة مع الآخرين في العمل ..كما أكد فيليب برونو PH.BERNOUX هو الأخر على آليات بناء وتشكيل الهوية في المنظمة والمتمثلة في النقاط التالية :

- ✓ **التكوين** :إذا تم إعداد مضمونه جيدا من طرف المؤسسة بهدف إعطاء العامل قناعة راسخة بان نجاحه مرتبط بنجاح المؤسسة التي يعمل فيها وان تطوره مرتبط بتطورها وبالتالي يصبح التكوين عامل من عوامل بناء المسارات المهنية للعمال، هذا لا يعني بان مضمون التكوين يجسد فقط قيم وقناعات الهيئة المديرة في المؤسسة بل قدي كون مضمونه اقتراح من طرف العامل ذاته ولكن لابد ان يكون ذلك ترجمة حقيقية وتعبير عن روح الانتماء للمؤسسة التي يعمل فيها.
- ✓ **الخبرة المهنية** : الهوية يمكن تشكيلها وتشريبها لعامل من خلال حياته المهنية في المؤسسة فرونو سان سوليو في كتابه الهوية في العمل بان لعلاقات السلطة والقيادة تأثير على سلوك العامل وثقافته في العمل والوضعية التنظيمية والمهنية ..بل أكثر من ذلك قد بين أن ممارسة مهنة معينة أو التحكم في تقنية معينة مرتبط بمعايير العلاقة التي تحكمه مع الآخرين أي أن كفاءة العامل في انجاز عمله مرتبط بدرجة وطبيعة العلاقة الاجتماعية التي تربطه بالآخرين... هذا ما بينته دراسة توهامي بن الشيخ حيث بين كيف أن علاقات العمل والعلاقات المهنية عندما تكون مبنية على الرابط الاجتماعي وليس على تقسيم العمل بالمنظور التايلوري تلعب دورا حاسما في بناء مجتمع علمي مبدع .
- ✓ **الاعتراف بالانتماء** :الكثير من الباحثين بينوا أن هناك علاقة وطيدة بين الاعتراف بالانتماء وتشكل الهوية بحيث لا يمكن أن تتشكل هوية الانتماء لمجموعة معينة دون أن نعترف أو تتقبل هذه المجموعة بانتماء الشخص لها ،حسب سان سوليو إن الأفراد والمجموعات تبحث دائما على الحصول باعتراف الآخرين لها لان القضية هي قضية وجود فأي شخص يمكن أن يدخل في صراع مع الآخرين من اجل اعتراف المجموعة به واثبات وجوده ، فان كان إعطاء الهوية وتشكيل مجموعة الانتماء هو أساس من أسس بناء الروابط الاجتماعية في أي مجال تنظيمي، وبينا أن المؤسسة أصبحت تشكل هذا المجال التنظيمي المنتج للروابط الاجتماعية..الشيء الذي يجعل هاته الروابط قائمة ومستمرة عبر الزمن هي الثقافة"[221] .

---

[220] مهدي بن عيسى ، **علم الاجتماع التنظيم**: من سوسيولوجية العمل إلى سوسيولوجية المؤسسة،ص 238.

[221] **نفس المرجع**،ص ص 240/239.

ومنه فان هذا الاتجاه السوسيولوجي والمتمثل في علم الاجتماع المؤسسة ،الذي تطور في فترات الثمانيات والذي حاول حل بعض المشاكل التي عجز عن تحليلها علم الاجتماع التنظيمات والتي صاحبت ازدهار الصناعة وغزو الآلة للمصانع وظهور مشاكل اغتراب العمال و مشاكل أزمة هويات العمال كما أشار إليها كلود كوبار في كتابه "أزمة الهويات " ،ومن خلال التحليلات التي قدمها جورج فريدمان"George Friedman" حيث قام بتحليل الآثار السلبية التي تنتج عن الاغتراب وهي أول دراسة نقدية لعلم الاجتماع التي بينت آليات الاغتراب ، وكذا إسهامات ألان توران " Alain Tourain " التي قام فيها بتحليل النزاعات التي تحدث داخل المؤسسة ، مما دفع R.SAINSAULIEU إلى تقديم طرح نظري يسمى علم الاجتماع المؤسسة" sociologie de l'entreprise" وذلك بفرنسا بعدما كانت بداياته الأولى بالولايات المتحدة الأميركية ،" فقد عمت هذا التصور نظرته للمنظمة على أنها مؤسسة اجتماعية قبل أن تكون اقتصادية منتجة لكيانات اجتماعية تحكمها روابط اجتماعية واعتبرت كذلك إن الكيان المشكل للمؤسسة منتج للثقافة التي تعبر عن قدرته على الفعل والعمل الجماعي من اجل انجاز و تحقيق الهدف المشترك بالتغلب على الإشكالات اليومية التي تواجههم وإيجاد الحلول المناسبة لها"[222].

ثانيا :مفهوم الاندماج الاجتماعي:

حسب مادلين غراويتز *M.Grawitz* فإن مفهوم الاندماج الاجتماعي يعني " فعل إدخال جزء في الكل، وهذا ما يتم حسب درجات متفاوتة وبطرق مختلفة حسب المجالات".[223]

أما تالكوت بارسونز *T.Parsons* فيرى أن "الاندماج الاجتماعي يشكل واحدا من وظائف النظام الاجتماعي، حيث يعمل على تأمين الترابط بين مختلف أجزاء النظام، لتأمين العمل الجيد للكل".[224]

بالنسبة لبارسونز المجتمع المندمج في الواقع هو الذي يتميز بغياب الضغوط أو الصراع، لأن الغاية المحددة للاندماج الاجتماعي هي السير الجيد لمجموع الأنساق المختلفة التي تشكل النظام. إن المعنى الآخر الواضح من تعريف بارسونز يتمثل في ضرورة وجود تفاعل متبادل بين مختلف عناصر النظام الاجتماعي.

وضمن السياق نفسه، تناول إميل دوركايم *E.Durkhiem* إشكالية الاندماج الاجتماعي التي احتلت حيزا هاما ضمن تحليلاته السوسيولوجية، وبالنسبة له " تكون جماعة اجتماعية مندمجة كلما كان أعضاؤها:

1. يمتلكون وعيا مشتركا، ويتقاسمون نفس المعتقدات والسلوكات.
2. في تفاعل مع بعضهم البعض.
3. لديهم الاستعداد لتكريس أنفسهم لتحقيق أهداف مشتركة".[225]

ويمكن القول ان الاندماج الاجتماعي بالنسبة لدوركايم يقوم على استبطان القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع وتبنيها، والشعور بالانتماء للجماعة. وحسب التصور الدوركايمي، إذا اعتبرنا المجتمع كنسق كلي، فإن

---

[222] نفس المرجع.ص245.

[223] Madeleine Grawitz, ***lexique des sciences sociales***, Dalloz, Paris, 1999, p.234

[224] Ibid., p.234

[225] Raymond Boudon et alii, ***Dictionnaire de sociologie***, Larousse, Paris, 1997, p.124

ذلك سيعيدنا إلى آليات اندماج الأجزاء في النسق الكلي، وهذا ما يؤمنه التقسيم الاجتماعي العضوي للعمل مما يسمح للعناصر المختلفة المساهمة في السير المنسجم للمجتمع.

فحسب التعريفات السابقة الذكر يمكننا أن نميز عدة مستويات للإندماج الاجتماعي: المستوى المعياري، المستوى البنيوي، ومستوى الفعل الاجتماعي الفردي.

على المستوى المعياري فإن الاندماج الاجتماعي يقوم على إطار من المعايير والقيم الاجتماعية المشتركة التي توجه سلوكات الأفراد وأفعالهم. فعملية الاندماج هي إذن اجتماع الأفراد أو الجماعات الاجتماعية وفق أساس توافقي حول هذه القيم والمعايير الملزمة، وهذا ما ينتج عنه مجتمع مستقر ومتوازن. أما المستوى البنيوي فهو وحدة نظام اجتماعي قائم على تحديد وضعية مختلف العناصر في هذا النظام وعلاقاتها التبادلية. أما المستوى الثالث فيكون التركيز فيه على جانب المشاركة في بنية النظام الاجتماعي، فدرجة الاندماج الاجتماعي تتحدد إذن من خلال مدى الوصول للمنافع الاجتماعية التي يعتبر العمل الأكثر أهمية من بينها. فالمشاركة كنشاط اجتماعي للفرد تمثل المستوى الثالث لعلمية الاندماج، فمن خلال تفاعل أعضاء النظام ومشاركتهم يتحقق الاندماج الاجتماعي.

أما دومنيك شنابر *D.Schnapper* فقد أكد على أن مفهوم الاندماج الاجتماعي له مدلولين أساسيين، حيث: "يمكنه أن أن يدل على وحدة أو انسجام نسق أو مجتمع، وهذا ما يسمى اندماج المجتمع أو الاندماج النسقي، فهو إذن يخص الجماعة بصفتها الكلية. كما يمكن لهذا المفهوم أن يدل على علاقة الأفراد أو أنساق فرعية بنسق أكبر، وهذا ما يمكن ان نسميه الاندماج في المجتمع أو الاندماج المداري، فهو إذن خاصية فرد أو جماعة معينة داخل جماعة اجتماعية أكبر".[226]

إذن اندماج المجتمع يفرض انسجامه والتماسك الاجتماعي بين مختلف الأجزاء المكونة له. أما اندماج الأفراد في المجتمع لا يمكن فهمه إلا بالنسبة إلى جماعة اجتماعية اكبر أو بالنسبة للمجتمع، هذه الجماعات يمكن ان نعتبرها جماعات وسيطة تشكل في حد ذاتها جزءا من المجتمع ككل.

ثالثا :أبعاد الاندماج الاجتماعي:

إذا أردنا دراسة الاندماج الاجتماعي أو بمعنى أدق اندماج الأفراد في المجتمع، وبالأخص إذا أردنا إعطاء مقياس معين لمعنى "الحصول على موقع في المجتمع"، فإن ذلك يتطلب التحديد الدقيق لأبعاده.

فغالبا ما ينظر للاندماج الاجتماعي باعتباره آلية ديناميكية متعددة الأبعاد، من حيث أنه "سيرورة من المبادلات والمشاركة الفعالة للفرد أو لمجموعة من الأفراد في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية من خلال الأدوار الاجتماعية المحددة من طرف المجتمع".[227]

---

[226] J.Grange, ***Que veut dire intégration ? Histoire d'une notion***, in : Vincent Ferry et alii, ***20 Ans de Discours Sur L'intégration***, L'Harmattan, Paris, 2005, p. 42

[227] Christine Jaminon, ***Processus d'affiliation (Analyse d'une population de personnes sans emploi ayant transité par un dispositif d'insertion)***, Dissertation doctorale en sociologie, *Université catholique de Louvain* (*UCL)*, Belgique, 2002, p. 9

فهو عبارة عن سيرورة لأنه لا يتعلق بحالة ثابتة، بل أنه يتطور ويتغير ويأخذ صيغا مختلفة، لدرجة أنه يمكن القول أن كل مرحلة من مراحل نمو الفرد ترتبط بصيغة من صيغ الاندماج. وفيما يخص عملية التبادل، فهي تعود لفكرة أن الفرد مرتبط بنظام من التفاعلات والاتصالات أو بشبكة علاقات اجتماعية تعزّز التبادل المادي والرمزي. أما المشاركة، التي نعتبرها بمثابة المحرك لعملية الاندماج الاجتماعي، فهي تفترض تمتع الفرد ببعض الاستعدادات والقدرات الشخصية، ولكن في مقابل ذلك فهي تفترض أيضا الإمكانيات والفرص المتاحة من طرف محيطه الاجتماعي التي تسمح له بتلبية حاجياته الفيزيولوجية والاجتماعية وتطوير قدراته الشخصية واستثمارها للمساهمة في تحقيق الأهداف الاجتماعية.[228]

فالاندماج الاجتماعي إذن، لا يمكنه أن يتحقق إلا من خلال ممارسة الفرد لأدوار اجتماعية، هذه الأخيرة التي تعد بمثابة حلقة وصل بين الفردي والاجتماعي، يتم القيام بها استجابة لطموحات الفرد وتبعا للقواعد والمعايير المحددة من طرف المجتمع. لذلك يمكننا القول أن الاندماج الاجتماعي هو علاقة إيجابية بين الفرد ومختلف الأنساق الاجتماعية، حيث تكون المسؤولية مشتركة بين الفرد والمجتمع.

وحسب التراث السوسيولوجي المتوفر حول الموضوع يمكن تحديد بعدين مختلفين ومتكاملين للاندماج الاجتماعي، الأول موضوعي والثاني ذاتي:

1/ <u>البعد الموضوعي</u>:

يرتبط الاندماج في بعده الموضوعي باشتراك الأفراد في علاقات تبادلية وتفاعلية مع غيرهم أو مع المجتمع بكامله، وهو التصور الموجود غالبا في تعريف الاندماج الاجتماعي، حيث يعرف غيدنز *A. Giddens* الاندماج الاجتماعي من خلال "تبادل الخبرات والسلوكات بين الفاعلين او الجماعات المرتبطة بعلاقات استقلالية وتبعية"[229]. أما روبرت كاستل فقد أشار إلى أن "المندمجون هم الأفراد والجماعات المنتسبين إلى شبكات منتجة للثروة وللاعتراف الاجتماعي".[230]

فالاندماج الاجتماعي مرتبط بـ "العلاقات المحسوسة التي ينشئها الأفراد مع بعضهم البعض". وهذا يعني أن فهم مسألة الاندماج يمر إذن عبر تسليط الضوء على شبكات العلاقات الاجتماعية التي ينتسب إليها الأفراد وعلى صيغ مشاركتهم في هذه الشبكات.[231]

تجدر الإشارة إلى الاندماج الاجتماعي في بعده الموضوعي يمكنه أن يتحقق في بعض الحالات الاستثنائية دون المشاركة في علاقات تفاعلية او شبكة علاقات اجتماعية، وذلك نتيجة لاحتلال موقع أو مركز اجتماعي ذو قيمة بالنسبة للمجتمع. إذ أن بعض الوضعيات الاجتماعية تعتبر في حد ذاتها جالبة للاعتراف

[228] Ibid., p.9
[229] Christine Jaminon, op.cit., p.19
[230] R.Castel, op.cit., p.
[231] Christine Jaminon, op.cit., p.20

الاجتماعي وبالتالي للاندماج الاجتماعي، حتى ولو كانت المشاركة الفعلية لهؤلاء الأفراد في شبكة العلاقات الاجتماعية محدودة.[232]

فالوضعية الاجتماعية للأفراد إذن أو مكاناتهم الاجتماعية ضمن الجماعات الاجتماعية التي ينتمون قد تشكل أيضا صيغة للاندماج في بعده الموضوعي بقدر ما تشكله التفاعلات الاجتماعية والروابط الاجتماعية القوية.

2/ البعد الـــذاتي:

حيث يمكننا دراسة الاندماج الاجتماعي وقياسه انطلاقا من وجهة نظر الفرد حول مشاركته في الجماعات الاجتماعية المختلفة وحول مدى شعوره بانتمائه لها. فهذا البعد مرتبط بمستوى إدراك الأفراد لطبيعة العلاقات التي يقيمونها مع غيرهم ولمدى تماهيهم في الجماعات الاجتماعية التي ينتمون إليها. فأن يكون الفرد مندمجا يعني أن يكون قادرا على قول "نحن"، يعني أن يعرف نفسه من خلال انتمائه لجماعة ما.[233]

يمكننا القول أن الاندماج الاجتماعي في بعديه يتكون من مجموعة من العلاقات او الروابط الاجتماعية التي تربط الفرد بأعضاء آخرين من نفس الجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها وبالجماعة بكاملها: علاقات تبادلية وتفاعلية، علاقات رمزية، علاقات عاطفية. فأن يكون الفرد مندمجا في جماعة اجتماعية يعني أن يكون مرتبطا بهذه الجماعة عن طريق علاقات تفاعلية مادية ورمزية وعاطفية. هذه العلاقات نسبية من حيث كثافتها ومن حيث قوتها، كما أنها تربط الفرد بجماعات اجتماعية مختلفة.

رابعا :مستويات الاندماج الاجتماعي وصيغه:

1/ أوساط الاندماج الاجتماعي والدوائر الاجتماعية:

أكد نوربرت إلياس *N.Elias* أن كل مجتمع يتميز بتعدد مستويات الاندماج الاجتماعي ضمنه، كما أوضح جورج سيمل *G.Simmel* أن الأفراد يتموقعون ضمن تقاطع عدة "دوائر اجتماعية"[234]. هذا ما يجعل تناول مسألة الاندماج الاجتماعي للأفراد يتطلب دراسة وضعياتهم ضمن كل مستوى من هذه المستويات المتعددة للاندماج الاجتماعي مع الأخذ في الاعتبار علاقة هذه المستويات مع بعضها البعض.

ويعتبر جورج سيمل *G.Simmel* أول من استخدم مصطلح "الدوائر الاجتماعية" (*Cercle Social*) لوصف "عالم من العلاقات البينية والتفاعلية المتميزة بمجموعة من القيم والمعايير الخاصة"[235]. حيث أن الفرد بالنسبة له ينتمي دائما لدوائر اجتماعية متعددة أين يحتل موقعا خاصا، "فالإنسان المعاصر ينتمي أولا إلى أسرة والديه، ثم إلى تلك التي أسسها هو في حد ذاته وبالتالي إلى أسرة زوجته، وبعدها إلى مهنته التي بدورها تدمجه ضمن دوائر نفعية متعددة (..) وهو مدرك انتماءه لجنسية معينة..".[236]

---

[232] Ibid., p.20

[233] Christine Jaminon, op.cit., p.22

[234] M. Grossetti , ***Les réseaux sociaux (Alain Degenne et Michel Forsé)***, In: Flux n°20, Avril-Juin 1995, p. 56

[235] M. Grossetti, op.cit., p. 58

[236] Ibid., p. 58

هذه الدوائر الاجتماعية تتشكل ضمن مستويات خاصة تمثل أوساطا اجتماعية تجري في إطارها التفاعلات الاجتماعية. فالأسرة، القبيلة، الطبقة الاجتماعية، الحي، المؤسسة، سوق العمل، الديانة، الدولة الوطنية.. كلها تمثل مستويات أو أوساط للاندماج الاجتماعي التي يمكن ان تتشكل ضمنها دوائر اجتماعية.

فكل فرد ينتمي إلى دوائر اجتماعية متعددة يتموقع في إطار تقاطع هذه الدوائر، حيث أن هذه الدوائر الاجتماعية لا تساهم في تحديد الوضعية الاجتماعية للفرد فحسب، بل تحدد هويته الشخصية والاجتماعية أيضا.

بقي أن نستعرض مختلف الجماعات أو الوحدات الاجتماعية الممكنة التي ينتمي إليها الفرد والتي تشكل في حدا ذاتها أوساطا لمختلف صيغ الاندماج الاجتماعي (الأسري، المهني، الاجتماعي، الوطني):

1. الوسط الأسري : يشير جورج سيمل *G.Simmel* إلى أن الفرد ينتمي أولا إلى الدائرة الأسرية، المحددة "بمجموع أعضاء العائلة المعرّفين باعتبارهم الأقارب الذين يكون الفرد على صلة مادية ورمزية معهم".[237]

خصوصية العلاقات الأسرية تجعلها تتميز عن بقية أنماط العلاقات الاجتماعية الأخرى وذلك من خلال مجموعة من الخصائص التي ذكرها آلان ديغن *A. Degenne* والمتمثلة في:[238]

- ثبات هذه العلاقات مع الوقت واستمراريتها.
- الاستثمار العاطفي القوي جدا لهذه العلاقات.
- طبيعتها النوعية واتجاهها الإيثاري.

فخصوصية العلاقات الأسرية تكمن في أهميتها بالنسبة لحياة الأفراد وفي استقلاليتها النسبية مقارنة مع العلاقات الاجتماعية الأخرى.

فالأسرة إذن تحتل مكانة حاسمة بالنسبة للأفراد وتمثل وسطا هاما لاندماجهم الاجتماعي، من حيث تزويدهم بمجموعة من القيم والمعايير الاجتماعية خلال تنشئتهم الاجتماعية، ودعمهم المعنوي وحمايتهم المادية ومن حيث تحديد مكانتهم الاجتماعية وبناء هوياتهم الشخصية.

2. الوسط السكني (الإقامة): الوسط الثاني الذي يمكن أن يشكل بالنسبة للفرد دائرة اجتماعية هو الوسط السكني، أو ما يمكننا تسميته بالحي السكني، فهذا الأخير يمثل فضاء للانتماء وللاندماج الاجتماعي. وقد اهتمت العديد من الدراسات السوسيولوجية بإبراز الأهمية التي يمثلها الحي السكني بالنسبة للأفراد الذين يعيشون في إطاره، باعتباره "فضاء للقرابة وللجيرة" يحدد صيغا خاصة للانتماء والروابط الاجتماعية، و"وسطا للحياة الاجتماعية" ينطوي على تفاعلات اجتماعية خاصة، و"إطارا للفعل الاجتماعي" ملائم لتطوير التعبئة الجماعية.[239]

---

[237] Ibid., p. 59
[238] Ibid., p. 59
[239] Juliette Grange, op.cit., p. 43

في هذا السياق، يعتبر الحي السكني وسطا اجتماعيا خاصا "له حدود وضوابط خاصة" يمكنها تأطير سلوكات الأفراد المنتمين إليه. فالأحياء السكنية تمثل إطارا اجتماعيا لعلاقات اجتماعية متعددة وللتفاعل الاجتماعي، حيث يكون الأفراد مرتبطين بالحياة الاجتماعية فيها. وقد أظهر *C.Bidart* بأن الصيغ التي تأخذها العلاقات الاجتماعية ليست خاضعة لخصائص فردية فحسب، بل أنها خاضعة للأوساط الاجتماعية التي تتشكل ضمنها.

3. الوسط الانتاجي (المهني): يعتبر من أهم مستويات الاندماج الاجتماعي، فهذا الوسط "يضم كل الأفراد المشاركين في إنتاج الثروة وفي تبادل السلع والخدمات"[240]. فقد أظهر إميل دوركايم أن تقسيم العمل في المجتمعات الحديثة يخلق علاقات تبادلية وتفاعلية بين أعضاء المجتمع، ويشكل عاملا أساسيا لتماسكهم الاجتماعي. فالمكانة الأساسية التي يحتلها العمل المنتج في هذه المجتمعات جعلت منه "آلية محورية للاندماج الاجتماعي (*un grand intégrateur*)، مكان للتنشئة الاجتماعية وبناء الهويات، مكان لاكتساب القيم وتطوير الذات، وفضاء للتفاعل والألفة".[241]

لذلك، وفي المقابل، يمكن أيضا أن تتولد ضمن هذا الوسط ظواهر مثل الإقصاء الاجتماعي، واللاانتساب، والتهميش. فمن جهة، الصعوبة التي تواجهها العديد من الدول في ضمان التشغيل الكامل أنتجت فئة من "الزائدين عن العدد المحدد" أو "غير النافعين للمجتمع" حسب الباحث روبرت كاستل. ومن جهة أخرى فإن مشاركة الفرد في الإنتاج ليست دائما كافية في حد ذاتها لتحقيق اندماجه الكامل، مثلما هو الحال بالنسبة للعمال غير الدائمين والعمال بصيغة العقود المحدودة المدة.[242]

إضافة إلى ذلك، فإن العمل المرتبط بالأجر المقبول والحماية الاجتماعية اللازمة يمثل شرطا ضروريا للاندماج المهني والاجتماعي خاصة في المناطق الحضرية. غير أن الحماية الاجتماعية التي يمنحها العمل أصبحت غير ثابتة ومتعددة الأوجه، فإلى جانب قطاع عام محدود لكنه أكثر حماية، هناك قطاع خاص يطغى عليه الطابع التجاري غالبا يضمن أجورا متدنية وصيغا مختلفة من الحماية الاجتماعية، إضافة إلى بروز قطاع موازي (غير رسمي) والذي يعرف الأفراد ضمنه صيغ متعددة من اللاأمن والدخل المتدني. والمجتمع الجزائري كما رأينا في الفصل النظري السابق "سياسة التشغيل في الجزائر" لم يخرج عن إطار هذه التحولات.

4. الوسط الوطني: من المعروف أن الدول المتقدمة والحديثة تسمح للفرد بالاستفادة من صيغ متعددة من الحماية الاجتماعية خارج إطار المشاركة في سوق العمل، كما أنها تتحمل مسؤولية القيام ببعض الوظائف والأدوار التي تعود كلاسيكيا إلى الأسرة، وهذا ما يساهم في تحقيق الاندماج السوسيواقتصادي لكثير من الفئات الاجتماعية[243]. أما دول العالم الثالث فهي لم تشهد تطورا معتبرا في هذا المجال مقارنة بالدول الرأسمالية

[240] Ibid., p. 44
[241] Bruno Flacher, op.cit., p. 7
[242] Juliette Grange, op.cit., pp. 44-45
[243] Ibid., p. 46

المتقدمة، حيث أن الخدمات الاجتماعية في هذه الدول أقل تطورا وفعالية، كما أن آليات الحماية الاجتماعية غالبا محدودة.

هذه الدول التي تأسست في عمومها متأخرة نتيجة كونها في غالبها مستعمرات سابقة –ومن ضمنها الجزائر– تتميز بشكل خاص ببقاء الأسرة وعلاقات القرابة عموما محافظة إلى حد ما على دورها في توفير الحماية بالنسبة لكثير من الأفراد، إضافة إلى تواجد ثنائية الفئات الاجتماعية من حيث مستوى الأمن الاجتماعي، حيث توجد فئة من العمال الأجراء المرتبطين بسوق عمل قانوني ومنظم رسميا إلى جانب فئة أخرى أقل حماية وغير آمنة اجتماعيا.

من جهة أخرى، وإضافة إلى مساهمتها في تحقيق الاندماج السوسيواقتصادي ، فالدولة يمكنها أيضا "تطوير الاندماج السياسي للأفراد من خلال تعريفهم بحقوقهم المدنية والسياسية والاعتراف بها والسماح بخلق علاقات تفاعلية خاصة وتطويرها في مناسبات مشاركتهم القضايا الجماعية"[244]. فالدولة بإمكانها أيضا المساهمة في تنمية ارتباط جماعي بين مواطنيها وهو ما يسمى "الهوية الوطنية".

هذه الأوساط الاجتماعية التي تتشكل ضمنها الدوائر الاجتماعية والتي تمثل مستويات للاندماج الاجتماعي، ليست شاملة، حيث أننا حاولنا الاقتصار على الأوساط الاجتماعية الأكثر ارتباطا بمتغيرات موضوعنا محل الدراسة. حيث أن الاندماج الاجتماعي يتم التعبير عنه من خلال مختلف التفاعلات بين مختلف عناصر جماعة اجتماعية ما، الشيء الذي يؤدي إلى الشعور بالتماثل مع هذه الجماعة والانتماء إليها. ويرتبط الاندماج الاجتماعي بوحدات اجتماعية عديدة أهمها: الأسرة باعتبارها وحدة للتنشئة الاجتماعية وللدعم المادي والمعنوي، والعمل كعامل أساسي من عوامل الاندماج الاجتماعي، والدولة التي تحدد مجموعة من الحقوق والواجبات التي تربط الفرد بالآخرين وبالمجتمع ككل.

فإذا كان هناك تعدد في صيغ الاندماج الاجتماعي و مستوياته في المجتمعات الحديثة، فإن العمل باعتباره آلية أساسية تسمح بخلق روابط اجتماعية وتحقيق الذات وبناء الهوية الاجتماعية للأفراد، يجعل للاندماج المهني تأثيرا هاما على صيغ الاندماج الأخرى.

2/الاندماج الاجتماعي والحاجات الاجتماعية للأفراد:

إن الحاجات الإنسانية كما صنفها ماسلو إلى 5 حاجات أساسية (فيزيولوجية، الأمن، الانتماء، تطوير الذات، تقدير الذات)، هي في جزء أكبر منها حاجات ذات طبيعة اجتماعية أكثر من كونها ذات طبيعة فيزيولوجية، والوصول إلى إشباع هذه الحاجات خاصة الاجتماعية منها له ارتباط قوي بمسألة الاندماج الاجتماعي للأفراد.

ضمن هذا السياق، وبالموازاة مع متغيرات موضوعنا محل الدراسة، سنستعرض فيما يأتي حاجتين أساسيتين من الحاجات الإنسانية ذات البعد الاجتماعي: الحماية الاجتماعية والاعتراف الاجتماعي.

[244] Juliette Grange, op.cit., p. 47

يرى سيرج بوغام أن كل من الحماية والاعتراف الاجتماعيين تمثلان وظيفتان أساسيتان ومتكاملتان للعلاقات الاجتماعية. فليكون الفرد مندمجا في وسط اجتماعي معين هو في حاجة إلى "الاعتماد على (*compter sur*)" أن يكون "ذو اعتبار أو قيمة (*compter pour*)" بالنسبة لأسرته، جيرانه، أصدقائه، زملائه في العمل[245]. كما حدد أيضا وظيفة مادية وأخرى رمزية للعلاقات الاجتماعية، حيث أن "الحماية تعود إلى مجموع مصادر الدعم التي يمكن أن يستعين بها الفرد لمواجهة مخاطر الحياة (عائلية، جماعية، مهنية....)، أما الاعتراف فيعود إلى التفاعل الاجتماعي المحرّض للفرد والذي يمكّنه من إثبات وجوده وقيمته الاجتماعية من خلال نظرة الآخرين".[246]

أ/ <u>الحاجة للحماية الاجتماعية</u>:

قام روبرت كاستل بإعادة وضع الحاجة للحماية الاجتماعية في سياقها السوسيوتاريخي "عندما تهيمن الروابط الأسرية والقرابية، وعندما يعرّف الفرد من خلال الموقع الذي يحتله ضمن نظام هرمي، فإن الحماية مضمونة بشكل أساسي على قاعدة الانتماء المباشر لجماعة معينة وخاضعة لقوة هذه الروابط الجماعية"[247]، وهذا ما يمكن تسميته بالحماية القرابية. بينما "بمجيء الحداثة، تغيرت وضعية الأفراد بشكل جذري، حيث أصبح الفرد يُعرّف لذاته، بمعزل عن انتمائه أو عضويته في جماعات معينة"[248]. هذا ما جعل مسألة الحماية الاجتماعية تكون أكثر أهمية في المجتمعات الحديثة، خاصة ان وضعيات الأفراد في هذه المجتمعات كشفت عن إمكانية ظهور "مجتمع للاأمن الشامل" أين يكون الأفراد "متحررين من كل الضوابط الجماعية (..) ويعيشون تحت سمة التهديد الدائم لأنهم لا يملكون بأيديهم القدرة على حماية أنفسهم أو حماية غيرهم".[249]

فحسب كاستل، نتيجة لهذه المخاطر والوضعيات غير الآمنة في المجتمعات الحديثة، تم تطوير صيغ للحماية الاجتماعية المضمونة من طرف الدولة. هذه الحماية سواء المادية أو التأمينات والمنح الاجتماعية الممنوحة من طرف الدولة تمثل دعما للأفراد بشكل يسمح لهم بتطوير استراتيجاتهم الخاصة وتحقيقها. حيث يرى أنها تمثل شرطا أوّلياً "للدخول في علاقات وروابط مع الآخرين"[250]. لذلك لا يمكن للفرد تحقيق وجوده الاجتماعي او الشخصي دون حماية مادية، ودون إمكانية إشباع حاجاته الفيزيولوجية وتجاوز الخوف من المستقبل وغموضه.

فالحماية الاجتماعية ليست مصدرا للصحة الفيزيولوجية الجيدة من خلال تسهيل الوصول للعلاج والوقاية من الأمراض فحسب، بل أنها أيضا تشكل مصدرا للصحة النفسية والاجتماعية من حيث انها تحرر الفرد من ضغط الحاجات الفيزيولوجية والحاجة للأمن الاجتماعي بالنسبة له ولأفراد أسرته، وبذلك يمكنها أن تشكل شرطا أساسيا للسلامة الفيزيولوجية والنفسية والاجتماعية.

---

[245] S. Paugam, ***<u>Le lien social</u>***, op.cit., p. 9
[246] Ibid., p. 10
[247] R.Castel, op.cit., p. 16
[248] Ibid., p. 16
[249] Ibid., p. 17
[250] R.Castel, op.cit., p. 17

ب/ الحاجة للاعتراف الاجتماعي:

يعتبر جورج هربرت ميد *G.H.Mead* من أوائل الذين حاولوا إثبات أن "الذات" ليست ذات طبيعة فردية فحسب، بل انها تتشكل من خلال التفاعل الاجتماعي أثناء عملية التنشئة الاجتماعية، فحسب هذا الباحث "الذات اجتماعية، فهي ذات تتحقق من خلال علاقتها بالآخرين"[251]. فالهوية الفردية تتحقق إذن عن طريق التفاعل الاجتماعي، والاعتراف الاجتماعي يسمح للفرد أن يكون واعيا ومدركا لقيمته الاجتماعية الفعلية، وهذا ما أطلق عليه ميد *G.H.Mead* مصطلح "إحترام الذات"[252].

ضمن هذا السياق، تبدو العلاقات الاجتماعية ضرورة حتمية للتكامل بين الأفراد ولتحقيق الذات، حيث أن "الاعتراف ليس نوعا من التهذيب اتجاه الأفراد فحسب، بل انه حاجة حيوية"[253]. ففي محيط اجتماعي أصبحت فيه وضعيات الأفراد أكثر غموضا وتغيرا ولااستقرارا، قد يشكل غياب الاعتراف الاجتماعي أو افتقاده من طرف الآخرين نوعا من الإعاقة الاجتماعية التي يمكنها ان تحول دون قدرة الفرد على إثبات وجوده والشعور بقيمته الاجتماعية.

في الواقع، عندما تكون هوية الفرد في المجتمع محددة نسبيا بانتمائه التنظيمي أو المهني، فإن الاعتراف الاجتماعي قد يأخذ صيغة تنظيمية بقدر ما كان الموقع الذي يحتله الفرد محددا بأدوار اجتماعية خاصة ذات قيمة اجتماعية. فأن يحصل الفرد على عمل أو ان يكون عضوا في تنظيم معين يمكنه في حد ذاته أن يحدد صيغة من الاعتراف الاجتماعي.

رابعا : تحولات منظومة العمل ومسالة الهوية المهنية :

بعد الثورة الصناعية، شهدت الدول الأوروبية نموا اقتصاديا كبيرا زادت حدته بشكل خاص بعد الحرب العالمية الثانية، ما استدعى استخدام أعداد هائلة من اليد العاملة ليس فقط على المستوى الداخلي لهذه الدول، بل حتى على المستوى الخارجي من خلال استقدام العمالة من دول أخرى. هذه الوضعية كانت ناتجة في الأصل عن وجه جديد لهذه المجتمعات التي أصبحت تسمى "مجتمعات العمل"، حيث أن ممارسة نشاط مهني أصبحت المعيار المشترك والمميز في هذه المجتمعات ما جعل العمل يبدو كمحور أساسي للاندماج الاجتماعي باعتباره "أكبر مُدمِج" (*le grand intégrateur*)، فهو الذي يسمح للأفراد بالامتثال والاندماج في مختلف الجماعات الاجتماعية التي ينتمون إليها[254]. هذا يعني أن من يمارس نشاطا مهنيا يكون أكثر اندماجا ممن لا يمارسون أي عمل. وضمن هذا السياق، استبعاد الأفراد من سوق العمل يعني زيادة احتمالات تهميشهم أو إقصائهم اجتماعيا وبالتالي إضعاف العلاقات الاجتماعية الناتجة عن الاندماج في سوق العمل.

ورغم هذه الدور البارز للعمل وأهميته في تحقيق الاندماج الاجتماعي، إلا أن هذه العلاقة بينهما لم تدم طويلا، فبداية من سنوات الثمانينيات "شكلت هذه المرجعية المعيارية للاندماج عن طريق العمل محورا لنقاش

[251] Christine Jaminon, op.cit., p. 218
[252] Ibid., p. 218
[253] Ibid., p. 219
[254] Bruno Flacher, op.cit., p. 72

عميق وإعادة النظر، بعد أن شهدت منظومة العمل تغييرات كبيرة خلقت محيطا يتميز باللاأمن الوظيفي بالنسبة لبعض الأفراد وغياب العمل بالنسبة للبعض الآخر"[255]. فالعمل المأجور بصيغته الدائمة، المصحوب بضمانات وحماية اجتماعية عرف نوعا من التراجع أو "الأزمة"، حيث أن مختلف التحولات التي شهدتها منظومة العمل والتي فتحت المجال واسعا أمام اللاأمن الوظيفي والمرونة في التشغيل (تعدد الصيغ الخاصة بعقود العمل) تشكل مؤشرا هاما على هذه الأزمة، وهذا ما أصبح بدوره يطرح إشكالية الاندماج الاجتماعي الذي يعتبر العمل الدائم والآمن من أهم العوامل المساهمة في تحقيقه.

فعندما نعرف أن العمل يساهم في اندماج الأفراد اجتماعيا بفضل المكانة والدخل والحقوق والحماية الاجتماعية التي يمنحها لهم، سنفهم أن انتشار اللاأمن الوظيفي والمرونة في التشغيل يمكن ان يشكلا تهديدا على قوة الاندماج الاجتماعي، خاصة أن مكانة العمل كعامل أساسي لاندماج الأفراد اجتماعيا شهدت الكثير من التغيرات والهشاشة.

إن تطور اللاأمن الوظيفي له تأثيره الواضح على العلاقات الاجتماعية الناتجة عن العمل، فغالبا ما يلاحظ أن هناك اعترافا اجتماعيا أقل بهذه الصيغ الجديدة من العمل، كما أن العمال بصيغة العقود المحدودة المدة وغير المثبتين في القطاع العام والعمال بالدوام الجزئي غالبا ما يعانون من صعوبات في بناء هوياتهم المهنية نتيجة لخضوعهم في الغالب لفترات متعاقبة من البطالة وأخرى قصيرة من العمل، فالوقت الذي يقضونه في مكان العمل غير كاف لمشاركتهم ودخولهم في علاقات اجتماعية ومطلبية، حيث أن المدة هنا تمثل مؤشرا سلبيا. إضافة إلى أن وجود وضعيات مهنية متنوعة من حيث صيغتها القانونية داخل المؤسسة الواحدة (عمال دائمون، عمال متعاقدون، متربصون،....) لا يسهل تشكيل جماعات عمل تسمح بالاندماج المهني للأفراد الذين يكونونها. من جهة أخرى، هذه الصيغ من العمل مرتبطة عموما بمستوى أقل من الحقوق الاجتماعية خاصة تلك المتعلقة بالاتفاقيات الجماعية.

هذه الفئة من العمال غالبا ما يكون اندماجهم المهني محدودا، فلا يتشكل لديهم شعور قوي بالانتماء لجماعة العمل ولا بأهميتهم وقيمتهم الاجتماعية في مجتمع لا يشغلهم إلا عند الحاجة إليهم، وهذا ما يمكنه المساهمة في إضعاف اندماجهم الاجتماعي المرتبط بهذا العمل. حيث أن "الإندماج المهني الضعيف يمكنه أن يقود إلى اندماج ضعيف في النظام الاجتماعي بأكمله. فكلما كان الفرد مندمجا في الوسط المهني كانت حظوظه أكبر في الحصول على الاعتراف والاعتبار الاجتماعيين نتيجة لمساهمته في النشاط الانتاجي، وفي الاستفادة من الحماية والأمن بالنسبة للمستقبل. فهذه الشروط ضرورية وملائمة لمشاركته في الفعل الجماعي، ولاستقراره الأسري ولمشاركته المنتظمة في شؤون المجتمع. فعندما لا يتمكن الفرد من الاستفادة من هذه الشروط

[255] Bruno Flacher, op.cit., p. 73

وعندما يواجه اللاأمن المهني، يمكنه أن يعاني بالموازاة مع ذلك من صعوبات ومشاكل على مستوى أوساط الاندماج الاجتماعي الأخرى".[256]

وانطلاقا من الارتباط القوي بين الاندماج المهني والاندماج الاجتماعي، يؤكد بوغام أن النظام الاجتماعي في مجمله يمكنه أن يكون في حد ذاته أكثر تماسكا وتضامنا عندما يتمكن من تأمين اندماج مهني مضمون لعدد أكبر من الأفراد وعلى المدى البعيد.

فمرونة مناصب العمل التي أملتها العولمة وتنافسية المؤسسات أدت إذن إلى نوع من الإقصاء أو التهميش الاجتماعي سواء بشكل مؤقت أو نهائي مما أدى إلى إضعاف العلاقة بين العمل والاندماج الاجتماعي.

وهذا ما توصل إليه مجموعة من الباحثين في مجال علم اجتماع العمل، حيث قاموا بتطوير نماذج نظرية مفسرة للعلاقة بين التحولات التي شهدها تنظيم العمل التي فتحت المجال لظهور صيغ جديدة من العمل اللاآمن واللامستقر، وبين وضعيات مختلفة من التهميش أو الاقصاء الاجتماعي المترتب عن هذه التحولات.

خامسا :النظريات الحديثة حول الإقصاء الاجتماعي:

هناك ثلاث نظريات أساسية تم تطويرها حول الإقصاء الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة: نظرية فقدان الاعتبار الاجتماعي (*disqualification sociale*) التي طورها سيرج بوغام (1991)، نظرية التفكك الاجتماعي (*désinsertion sociale*) التي وضعها كل من دوغولجاك *DeGaulejac* وتابوادا *Taboada* (1994)، وأخيرا نظرية اللاإنتساب الاجتماعي (*désaffiliation sociale*) لروبرت كاستل1995) .

هذه المفاهيم التي استخدمها الباحثون للدلالة على "الإقصاء الاجتماعي" تشير في مجملها إلى الضعف التدريجي لعلاقة الأفراد مع مختلف الجماعات الاجتماعية التي ينتمون إليها، نتيجة لوضعياتهم الاجتماعية والمهنية غير الآمنة وغير المستقرة.

وسنحاول التطرق بشكل موجز لأهم هذه النظريات لأن كل نظرية تتضمن في جزء منها تفسيرا لوضعية فئة العمال بصيغة العقود المحدودة المدة وتصنيفهم من حيث درجة اندماجهم الاجتماعي

1/ نظرية فقدان الاعتبار الاجتماعي (*disqualification sociale*):

[256] S. Paugam, ***Dans quel sens peut-on parler de disqualification sociale des salariés?***, communication présentée aux huitièmes journées de sociologie du travail sur « Marchés du travail et différenciations sociales : Approches comparatives » à Aix-en-Provence, 22 juin 2001, pp. 8-9

من خلال كتابه "فقدان الاعتبار الاجتماعي: محاولة حول الفقر الجديد (*La disqualification sociale. Essai sur la nouvelle pauvreté*)" (1991)، حاول السوسيولوجي سيرج بوغام الإحاطة بالآليات المؤدية لما أطلق عليه مصطلح "الفقر الجديد" (*nouvelle pauvreté*)، من خلال دراسة الوضعية الاجتماعية للفقراء الجدد، أو بالأحرى سيرورة البناء الاجتماعي لهذه الوضعية.

فقدان الاعتبار الاجتماعي *(disqualification sociale)* يعتبر "الآلية التي يكتسب عن طريقها الفرد وضعية الفقر ويستبطنها"، والتي حددها بوغام في مستويين: الأول يتمثل في أن "الفقر الجديد" ناتج عن "تدهور سوق العمل"، فمن جهة "التزايد القوي لمعدلات البطالة، خاصة طويلة الأجل"، ومن جهة أخرى "الانتشار الواسع لمناصب العمل غير المستقرة" (اللاأمن الوظيفي). أما الثاني مرتبط بـ "ضعف الروابط الاجتماعية" وهذا ما تعكسه "النسب المرتفعة للطلاق وتراجع التضامن الطبقي والقرابي".[257]

وقد أوضح بوغام أنه بداية من سنوات السبعينيات، شهد ما كان يعرف بالجماعات المركبة والمتضامنة نوعا من التراجع "فلم يعد هناك علاقات تضامنية قوية بين أعضاء الجماعة الاجتماعية الواحدة". فبداية من ثمانينيات القرن الماضي لم يصبح الأفراد المعنيين بهذا "الفقر الجديد" أولئك العاجزين عن العمل والمنحدرين من عائلات فقيرة، ولا أولئك الذين يعانون من إعاقات خاصة. بل هم بكل بساطة "الأفراد الذين يتم وضعهم بعيدا عن العمل (المبعدين عن العمل)، هم الأشخاص المنسحبين من الحياة الاجتماعية الذين يعيشون أزمة هوية، ويعانون من مشاكل نفسية ومن ضعف علاقاتهم الأسرية والاجتماعية".[258]

فـ "الفقراء الجدد" حسب بوغام، يعكسون مستوى معينا من ضعف الموارد المالية، أو حتى "عدم كفاية الدخل أو غيابه"، حيث أنهم يعرفون نوعا من الهشاشة واللاأمن فيما يخص أوضاعهم المعيشية. فهم مهددون بحدوث قطيعة في علاقاتهم بالمجتمع عند غياب فرص حصولهم على مناصب عمل آمنة ومستقرة، كما أنهم ضحايا لتنامي شعورهم بعدم أهميتهم وقيمتهم في المجتمع. كما يرى بوغام أن نظرة المجتمع هي من تسم هؤلاء الأفراد (الفقراء الجدد) من ذوي الدخل المحدود وتفقدهم الاعتبار الاجتماعي.

وضمن هذا السياق، حدد بوغام 3 فئات من الأفراد المقصيين اجتماعيا:

1. فئة الضعفاء (*les fragiles*): وهي الفئة التي تعاني من مشاكل ذات طبيعة اقتصادية نتيجة لكون مداخيل الأفراد المنتمين لها غير مضمونة وغير منتظمة، إما لأنهم دون عمل (البطالة)، أو لارتباط وضعياتهم المهنية بوضعيات تنظيمية غير مستقرة مثل: العمل بصيغة العقود المحدودة المدة، العمل بالدوام الجزئي.[259]

المشاكل التي تعاني منها هذه الفئة مرتبطة غالبا "بعدم ضمان الدخل وعدم انتظامه، ما يؤدي إلى مشاركة جزئية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية"، وهذا ما يجعل هذه الفئة في حاجة إلى الدعم الاجتماعي المنتظم.[260]

---

[257] S. Paugam, ***Les statuts de la pauvreté assistée***, In: Revue française de sociologie, n° 32-1, 1991, pp. 76-77

[258] S. Paugam, ***Les statuts de la pauvreté assistée***, op.cit., p. 77

[259] Ibid., p. 79

[260] Ibid., p. 79

2. فئة المُساعَدين أو المتكفَل بهم (*les assistés*): تتميز هذه الفئة بارتباط مداخليها بالمساعدات الاجتماعية المنتظمة، سواء بسبب الإعاقة الجسدية أو العقلية، أو بسبب بعض العراقيل والصعوبات والمشاكل الاجتماعية التي تعترض حياتهم بشكل عام.[261]

3. فئة الهامشيون (*les marginaux*): وهم الذين لا يتمتعون بمداخيل ثابتة، حيث أن هؤلاء الأفراد "مجردين من أي مكانة أو سلطة"، كما أنهم لا يستفيدون من صيغ المساعدة الاجتماعية للدولة، بل غالبا ما يتم التكفل بهم من طرف منظمات المجتمع المدني كالجمعيات الخيرية.[262]

وقد سعى بوغام من خلال هذا التصنيف إلى الكشف عن الارتباط بين خصائص هذه الفئات الثلاث من المقصيين اجتماعيا، وعن علاقاتهم بالهيئات الرسمية (الدولة)، وعن المعنى الذي يعطونه لتجاربهم الشخصية.

هذه الآليات لفقدان الاعتبار الاجتماعي مناسبة جدا لفهم كيف يمكن للأفراد أن يتواجدوا في وضعية الإقصاء الاجتماعي. فقد أوضح بوغام أنه لا توجد وضعية نهائية حتمية أو دون رجعة، ولكن حسب العلاقات الاجتماعية والأسرية، والنجاح أو الفشل المهني، والحالة الصحية والنفسية، وعدم استقرار الوظائف المتاحة، يشكل الأفراد مسارات يمكن أن تقودهم إلى التهميش أو الإقصاء الاجتماعي. إضافة إلى ذلك، فقد أكد بوغام على أن المجتمع هو المسؤول عن بناء الهوية الشخصية أو هدمها نتيجة تصنيفه الدوني لوضعيات بعض الأفراد.

3/ نظرية اللاإنتساب الاجتماعي (*désaffiliation sociale*):

إنطلاقا من أهمية العمل في تحقيق الاندماج الاجتماعي من خلال قدرته على خلق روابط اجتماعية حقيقية، قام الباحث روبرت كاستل *R.Castel* من خلال كتابه "تحولات المسألة الاجتماعية. تاريخ الأجراء (*Les métamorphoses de la question sociale. Une chronique du Salariat*) (1995)، بدراسة آلية إضعاف الروابط الاجتماعية انطلاقا من علاقات تبادلية وتكاملية بين "تدهور الوضعيات المرتبطة بالعمل وإضعاف دعائم العلاقات الاجتماعية، المضمونة من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية الأولية (القرابية)".[263]

وقد فضل كاستل *R.Castel* استعمال مصطلح "اللاإنتساب الاجتماعي" (*désaffiliation sociale*) على استعمال مفهوم "الإقصاء الاجتماعي"، حيث أن هذا الأخير –حسب الباحث– يدل على قطيعة تامة مع المجتمع إضافة إلى أنه يعكس وضعية ستاتيكية ونهائية، في حين يرى كاستل أنه "..لا يوجد فرد خارج المجتمع ولكن مجموعة من الوضعيات حيث تكون العلاقات مع مركزه (المجتمع) أقل أو أكثر امتدادا".[264]

فدراسة مسألة الإقصاء الاجتماعي أو اللاإنتساب الاجتماعي بالنسبة لكاستل، كانت ضمن حقل سوسيولوجيا العمل، مؤكدا بأن العمل المأجور سمح للأفراد بالحصول على التقدير والاعتراف الاجتماعي حيث ان ذلك لم يكن متوفرا إلا بعد الستينيات من القرن الماضي، وبعد وقت طويل من نضال العمال لتحسين

[261] Ibid., p. 79
[262] S. Paugam, ***Les statuts de la pauvreté assistée***, op.cit, p. 78
[263] R.Castel, op.cit., p. 19
[264] R.Castel, op.cit., p20 .

وضعياتهم السوسيومهنية. فالحماية من مخاطر الحياة الاجتماعية وتقلباتها (البطالة، المرض، الشيخوخة، حوادث العمل) بداية من هذه الفترة أصبحت مرتبطة بوضعية العامل الأجير، وعندما تمت زعزعة هذه الوضعية بداية من سنوات الثمانينات من خلال ارتفاع معدلات البطالة والصيغ الجديدة للعمل غير المضمونة وغير المستقرة (اللاأمن الوظيفي)، فإن شعورا من اللاأمن الاجتماعي المعمم ظهر لدى مختلف أفراد المجتمع.[265]

فالعمل –حسب كاستل– أكثر من كونه مجرد وسيلة لكسب لقمة العيش، فهو يلعب دورا محوريا في تحقيق الاندماج الاجتماعي (مُدمِج–*intégrateur*) والانتساب للجماعات الاجتماعية والاعتراف الاجتماعي بالأفراد ضمن هذه الجماعات.

فإذا كان العمل إذن آلية لتحقيق الاعتراف الاجتماعي ضمن جماعة اجتماعية، فإن "اللاعمل يمكنه أن يكون أكثر من مجرد التواجد في حالة بطالة. فليس من النادر أن نرى اليوم أفرادا لا يدركون في أي فئة هم مصنفون أو أن يجيبوا بأنهم مؤقتون على السؤال: ما هي مهنتك؟"[266]. غير أن مسار اللاإنتساب الاجتماعي – حسب كاستل– لا يمكن حصره في مسألة الهوية المهنية فقط، بل أنه يستدعي أيضا الهوية الاجتماعية، وهذا يعني كيف يُنظر للفرد ضمن جماعته الاجتماعية وما مدى الاعتراف به ضمن هذه الجماعة.

فإذا كانت هناك علاقة بين الهوية المهنية والهوية الاجتماعية، فكيف تعمل هذه العلاقة؟ هذا ما حاول كاستل معرفته "من خلال طرحه لفرضية عامة من شأنها إبراز التكامل بين الاندماج عن طريق العمل وبين كثافة العلاقات الاجتماعية، تمثلت هذه الفرضية في أن اندماج الفرد يكمن في الالتقاء بين الاندماج عن طريق العمل والتكامل العلائقي القوي".[267]

وقد توصل روبرت كاستل لطرح اقتراب نظري حول الأفراد المهمشين او الـ"لامنتسبين" اجتماعيا، حيث أظهر أن الوضعيات الهامشية هي نتاج آلية مزدوجة للتفكك: من جانب العمل ومن جانب تكامل العلاقات الاجتماعية. وقد لخص نموذجه النظري قائلا: "أنا لا أنظر للعمل هنا باعتباره علاقة تقنية للإنتاج، ولكن باعتباره ركيزة محورية للمشاركة في البناء الاجتماعي. إذ يوجد ارتباط قوي بين الموقع الذي يشغله الفرد في التقسيم الاجتماعي للعمل وبين المشاركة في شبكات العلاقات الاجتماعية وفي نظم الحماية التي "تحمي" الفرد ضد مخاطر الحياة. أين توجد إمكانية بناء ما أسميه مجازا "مناطق" (*des zones*) للتماسك الاجتماعي. حيث أن اجتماع العمل المستقر والدائم والتكامل العلائقي القوي يخص منطقة الإندماج. وعلى العكس من ذلك، غياب المشاركة في كل النشاطات المنتجة والعزلة العلائقية توحد تأثيراتها السلبية لإنتاج منطقة "الإقصاء"، أو بالأحرى –كما سأحاول أن أبيّن لاحقا– "اللاإنتساب". الهشاشة او الضعف الاجتماعي هي منطقة وسيطة، وغير مستقرة، تجمع بين اللاأمن الوظيفي وهشاشة أو ضعف العلاقات القرابية. النموذج المقترح ليس ثابتا أو ستاتيكيا. فالأمر لا يتعلق بتصنيف الأفراد أو وضعهم في هذه المناطق بقدر ما يتعلق بتوضيح الآليات التي

[265] Christine Jaminon, op.cit., pp. 61-62
[266] Ibid., p. 63
[267] Christine Jaminon, op.cit., p. 64

تجعلهم يعبرون من منطقة لأخرى. لهذا، مقارنة بالمواضيع المنسقة بغزارة عن الإقصاء، أفضّل مصطلح "اللاإنتساب" لإبراز نتيجة هذه الآليات".[268]

فقد قام كاستل بالتخطيط لسيرورة اللاإنتساب من خلال ثلاث مؤشرات على محورين مختلفين، على النحو التالي:

"على محور العلاقة بالعمل، مجموعة من الوضعيات المتجهة من الارتباط بمنصب عمل مستقر إلى الغياب التام للعمل مرورا بالمشاركة في صيغ عمل غير مضمونة، غير منتظمة او موسمية. على محور التكامل العلائقي، يمكننا أيضا تحديد مجموعة من الوضعيات التي تتراوح بين المشاركة في شبكات قوية من العلاقات الاجتماعية إلى العزلة الاجتماعية الكاملة. تقاطع هذين المحورين يحدد مناطق متباينة من الفضاء الاجتماعي تبعا للتماسك الاجتماعي الذي تحققه".[269]

فالمحور الأول خاص بمستوى الاندماج عن طريق العمل، يبدأ من العمل المستقر، ثم العمل اللاآمن وغير المضمون، ليصل إلى الاستبعاد النهائي من العمل. أما المحور الثاني فهو لقياس كثافة العلاقات الاجتماعية بدءًا من التكامل العلائقي القوي، وصولا إلى العزلة الاجتماعية التامة، مرورا بهشاشة العلاقات الاجتماعية وضعفها.

فالمناطق التي حددها كاستل ناتجة عن تقاطع هذين المحورين، حيث أن تجميع هذه المؤشرات والمحاور ضمن ما أسماه "مناطق" (*des zones*)، يكون على النحو التالي:

1. منطقة الاندماج *(zone d'intégration)*: تجمع بين العمل الدائم والمستقر وتكامل قوي في العلاقات الاجتماعية.

2. منطقة الضعف أو الهشاشة *(zone de vulnérabilité)*: تضم الأفراد الذين يعيشون وضعيات مختلفة من العمل اللاآمن واللامستقر ونوعا من الضعف في علاقاتهم الاجتماعية.

3. منطقة اللاإنتساب *(zone de désaffiliation)*: تجمع بين الإقصاء من العمل في حين أن الفرد يعتبر قادرا على العمل وبين العزلة الاجتماعية.

وتتميز هذه المناطق بحدودها المسامية، وهذا ما يجعلها قابلة للاختراق والتأثر. وما يستدعي الاهتمام هي الآليات والأسباب التي تجعل الأفراد ينتقلون من منطقة لأخرى.

ويؤكد كاستل *R.Castel* على الموقع الاستراتيجي الذي تحتله "منطقة الضعف" لكونها منطقة هشّة للغاية، حيث أن احتمالات انتقال الأفراد منها نحو منطقة اللاإنتساب دائما موجودة، قائلا "هذا النموذج لا ينبغي قراءته بطريقة ستاتيكية، ولكن بطريقة ديناميكية، فـ"المناطق" التي قمت بتحديدها ليست معطاة بشكل نهائي وقطعي، حيث أن حدودها غير ثابتة وتسمح بالعبور المستمر من منطقة لأخرى. منطقة الضعف (الهشاشة)، على الخصوص، تحتل مكانة استراتيجية، فهي تمثل فضاءً اجتماعيا للإستقرار وللاضطراب،

[268] R.Castel, op.cit., p. 12
[269] R.Castel, op.cit., p. 13

مأهولة بالأفراد غير المستقرين فيما يخص علاقتهم بالعمل وضعفاء فيما يخص تكاملهم العلائقي، أين يتواجد خطر الانحدار إلى المنطقة الأخيرة، التي تمثل أيضا نهاية المسار. فمنطقة الضعف هي التي تغذي التهميش أو اللاإنتساب".[270]

إلى جانب هذه المناطق الثلاث، أضاف كاستل *R.Castel* منطقة رابعة تخص "منطقة المساعدة" القائمة على الحماية المباشرة لمؤسسات الدولة، وهي تشمل الأفراد العاجزين عن العمل مثل المعاقين جسديا أو عقليا والمتقاعدين.

لقد حاول كل من الباحثين: سيرج بوغام، دوغولجاك *V.DeGaulejac* وتابوادا ليونتي *L.Taboada Léonetti*، و روبرت كاستل *R.Castel* من خلال اقترابتهم النظرية السابقة الذكر، تسليط الضوء على الآليات الجديدة االمؤدية إلى الإقصاء الاجتماعي، حيث يتضح أن هذه الآليات مرتبطة في جزء كبير منها بمسألة لااستقرار العمل وتعميم اللاأمن الوظيفي.

لذلك يمكننا القول من خلال ما سبق أن مسألة الاقصاء الاجتماعي في المجتمعات الحديثة ناتجة غالبا عن حدوث خلل في اندماج الأفراد اجتماعيا نتيجة لعدم استقرار وضعياتهم المهنية، وهذا ما أكده كاستل عندما أشار إلى أن "تعميم اللاأمن الوظيفي في المجتمعات المعاصرة وزعزعة استقرار وضعيات العمال الأجراء أدى إلى زعزعة التماسك الاجتماعي واندماج الأفراد وزعزعة مفهوم الدولة الاجتماعية الحامية للأفراد".[271]

سادسا نتائــج الدراسـة:

بناء على ما جاء في عرض يمكن الاشارة الى مايلي:

- إن أهم ما يميز الوضعية المهنية للعمل بصيغة العقود المحددة المدة تتمثل أساسا في اللاإستقرار واللاإستمرارية، الناتجة عن التعاقب بين فترات من العمل وأخرى من البطالة. فالعمل التعاقدي هو بالدرجة الأولى معايشة ثلاث صيغ من اللاإستقرار واللاإستمرارية: مدة العمل، الأجر، والحماية الاجتماعية.

هذه الوضعية المهنية وما يصحبها من غموض وعدم القدرة على توقع المستقبل المهني لهذه الفئة من العمال، مرتبطة بصعوبة بناء هويات مهنية واضحة المعالم نتيجة عدم الانتظام في اكتسابهم لهوية العمال. فهويات العمال المتعاقدين تكون مصحوبة بتطور لنوع من الفردية السلبية التي لا تسمح بتماسك جماعات العمل ولا ببناء مطالب عمالية حقيقية، ضمن وسط مهني منقسم بين فئتين من العمال: أولئك الذين يحظون بوضعيات مهنية أكثر استقرارا وبأجور وامتيازات أكثر ارتفاعا، وأولئك المحصورين في مناصب عمل غير دائمة دون مستقبل مهني واضح وبأجور متدنية ودون حماية اجتماعية كافية، وهذا ما يساهم بدوره في التأسيس لنوع من اللامساواة بين العمال الأجراء من حيث صيغ اندماجهم المهني.

[270] Christine Jaminon, op.cit., p. 122
[271] R.Castel, op.cit., p. 17

فهشاشة الوضعيات المهنية للمتعاقدين لا تساعد على تحقيق "اندماج مهني مضمون" لهذه الفئة من العمال، فهي لا تضمن لهم دخلا كافيا ومنتظما ولا تمكنهم من توقع أي مستقبل مهني مضمون، وتخضعهم لتبعية مطلقة لتحولات منظومة العمل ولإرادة أرباب العمل.

- إن أكثر انعكاسات اللاأمن الوظيفي تتمثل في تدني مستوى الاعتراف الاجتماعي وفي نوع من الحرج الاجتماعي الذي تعيشه هذه الفئة نتيجة للقبول الاجتماعي المحدود لهذه الصيغة من عقود العمل والمكانة الاجتماعية المتواضعة نوعا ما المرتبطة بها مقارنة بعقود العمل الدائمة، التي اكتسبت قيمة رمزية واجتماعية نتيجة ارتباطها بمزايا اجتماعية عديدة وتوفيرها لقدر من الحماية والأمان المهني والاجتماعي للعامل، جعلت العمل التعاقدي يشكل نوعا من "الاستثناء" اجتماعيا نتيجة لدلالته الرمزية المرتبطة بغموض المستقبل واللاإستقرار المهني والاجتماعي.

ورغم وجود علاقة ارتباط واضحة بين تدني مستوى القبول الاجتماعي للعمل بصيغة العقود المحدودة المدة وما يترتب عنها من استبطان لنوع من الحرج الاجتماعي ومن تدني للمكانة الاجتماعية التي تمنحها هذه الصيغة من عقود العمل مقارنة بعقود العمل الدائمة، غير أن ذلك لم يؤثر بشكل كبير على كثافة العلاقات الاجتماعية وما يتجسد عنها من أشكال التواصل الاجتماعي. كما تبين أن شبكة العلاقات الاجتماعية تمثل مصادر اجتماعية ورمزية بالنسبة للمبحوثين لمواجهة اللاإستقرار الدائم الذي تفرضه وضعياتهم المهنية كعمال متعاقدين، من خلال الدعم الاجتماعي الذي يحظى به أغلب المبحوثين الذين لديهم علاقات اجتماعية قوية، مما يسمح لهم بتجاوز بعض الصعوبات المادية والمعنوية.

- إن مناصب العمل بصيغة العقود المحدودة المدة لا تؤمن للمتعاقدين مستقبلا مهنيا واجتماعيا مضمونا، ولا حماية اجتماعية كافية، بل هي مجرد أسلوب لتأمين متطلبات الحياة، وخطوة نحو مستقبل غامض، وهذا ما يجعل الطموح الأساسي بالنسبة للغالبية منهم هو حصولهم على مناصب عمل دائمة. فاللاأمن الوظيفي لا يعني عدم انتظام العمل والدخل نتيجة لاإستقرار الوضعية المهنية للعمال المتعاقدين فحسب، بل أنه يمتد أيضا ليشمل كل أبعاد حياتهم الاجتماعية، فهو يحرمهم من إمكانية تلبية احتياجاتهم واحتياجات أسرهم بشكل كاف، ومن المحافظة على استقلاليتهم المادية والاجتماعية، ومن التخطيط لمشاريع تخص حياتهم الاجتماعية وتحقيقها ولو في المدى القريب. وهذا ما ينعكس سلبا على الحياة الأسرية للمبحوثين وعلى استقرارها.

هذه النتائج تؤكد إذا الارتباط بين الاندماج المهني والاندماج الأسري، فعندما يكون الاندماج الاجتماعي في أحد مستوياته مهددا، فإن اختلالا في الاندماج يظهر في مستوياته الأخرى.

من خلال كل ما سبق يمكننا أن نخلص إلى ما يلي:

اللاإستقرار المهني الذي فرضته الصيغ الجديدة للعمل المأجور يبدي تغيرا لمعايير الاندماج المهني والاجتماعي ضمن سياق من اللاإستقرار الدائم، أين يتوحد اللاأمن الوظيفي مع ضعف الحماية الاجتماعية، مما يؤثر سلبا على مستوى الاندماج الاجتماعي للعمال.

غير أن احتمال اللاإنتساب الاجتماعي (*la désaffiliation sociale*) الذي يمكن أن يقود إليه اللاأمن الوظيفي، الذي يعد العمل التعاقدي أحد صيغه، يبدو –لحد الآن– محدودا من خلال فعالية شبكات الحماية القرابية والمحافظة على بعض الصيغ الجماعية للمساعدة والتعاون.

وهذا ما يستدعي التمييز بين اللاأمن المادي أو الاقتصادي الذي يفرضه العمل التعاقدي الذي يشمل عددا متزايدا من الأفراد من مختلف الفئات الاجتماعية، وبين اللاأمن الاجتماعي الذي يبدو أنه لازالت هناك آليات اجتماعية فاعلة لاحتوائه. فاللاأمن الوظيفي يحدّ من مستوى الاندماج الاجتماعي للعمال المتعاقدين، لكنه لا يؤدي بشكل مباشر إلى الإقصاء الاجتماعي –حسب عينة دراستنا– بل إلى نوع من الهشاشة الاجتماعية واللاأمن الاقتصادي الذي يمكن التخفيف من حدّته عن طريق ممارسات اجتماعية للحماية. وبالتالي يمكننا أن نخلص إلى أن العمل بصيغة العقود المحدودة المدة لا يساهم في تحقيق الاندماج الاجتماعي للعمال بهذه الصيغة من عقود العمل بل أنه يحيلهم إلى منطقة من الهشاشة الاجتماعية (*zone de vulnérabilité sociale*)

الخاتمة :

يتبن من كل ما سبق أن الهوية المهنية تشكل مصدرا هاما لدعم الأفراد ولاستقرارهم من حيث أنه يوفر لهم الحماية والانتماء والاعتراف الاجتماعي، فاندماج الأفراد اجتماعيا يكون أكثر قوة بقدر قوة وكثافة الروابط الاجتماعية التي تربطهم بمختلف الأوساط الاجتماعية التي ينتمون إليها والتي يتشكل منها المجتمع ككل. ويعتبر الوسط المهني في المجتمعات الحديثة، من أهم الأوساط المساهمة في تعزيز اندماج الأفراد اجتماعيا نتيجة لارتباط العمل المأجور بمجموعة من الحقوق والضمانات الاجتماعية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ما جعله مصدرا هاما للحماية والأمان الاجتماعي بالنسبة للأفراد وعاملا محوريا لتحقيق التماسك والاندماج الاجتماعي. غير أن السياق الاجتماعي الجديد في المجتمعات المعاصرة أصبح مرتبطا بتحولات عميقة يشهدها سوق العمل العالمي جعلت من الاندماج عن طريق العمل أكثر صعوبة، حيث ان الانتشار الواسع للاأمن الوظيفي أدى إلى إضعاف مكانة العمل المأجور في تحقيق الاندماج الاجتماعي للأفراد وأفسح المجال لآليات الهشاشة والإقصاء الاجتماعي والإضعاف التدريجي للعلاقات الاجتماعية التي تربط الأفراد بمختلف الجماعات الاجتماعية التي ينتمون إليها.

قائمة المراجع المعتمدة في الدراسة:

1–مهدي بن عيسى ، **علم الاجتماع التنظيم**: من سوسيولوجية العمل إلى سوسيولوجية المؤسسة،ص 238.

Madeleine Grawitz, ***lexique des sciences sociales***, Dalloz, Paris, 1999, p.234

Raymond Boudon et alii, ***Dictionnaire de sociologie***, Larousse, Paris, 1997, p.124

et J.Grange, ***Que veut dire intégration ? Histoire d'une notion***, in : Vincent Ferry alii, ***20 Ans de Discours Sur L'intégration***, L'Harmattan, Paris, 2005, p. 42

[1] Christine Jaminon, ***Processus d'affiliation (Analyse d'une population de personnes sans emploi ayant transité par un dispositif d'insertion)***, Dissertation doctorale en sociologie, *Université catholique de Louvain* (*UCL)*, Belgique, 2002

M. Grossetti , ***Les réseaux sociaux (Alain Degenne et Michel Forsé)***, In: Flux n°20, Avril-Juin 1995, p. 56

S. Paugam, ***Dans quel sens peut-on parler de disqualification sociale des salariés?***, communication présentée aux huitièmes journées de sociologie du travail sur « Marchés du travail et différenciations sociales : Approches comparatives » à Aix-en-Provence, 22 juin 2001, pp. 8-9

التمثلات الاجتماعية للمشروع المهني لدى الطالب الجامعي وأثره على هويته الفردية والاجتماعية

أ. عزيـز سامية/ جامعة ورقلة
شنـــوف زينـــب

Résumé D'étude:

Le but de l'étude est de connaitre la manière dont les déterminants sociaux ont contribuer dans la constructions des représentations sociales du projet professionnel chez l'étudiant à l'Université de Kasdi Merbah Ouargla et les représentations sur l'identité individuelle, et ces à travers